نرفض أي انقلاب على الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال مهما كانت التحديات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

في اجتماعه أمس برئاسة يحيى الراعي

البرلمان يقر مشروع قانون الموانئ البحرية

إلزام الحكومة بتقديم تعديل لقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

صنعاء / سبأ :

واصل مجلس النواب جلسات أعماله لفترة انعقاده الخامس من الدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثامن أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.

وفي مستهل الجلسة ألقى رئيس مجلس النواب كلمة قال فيها:

"بالأمس القريب وقع فخامة الأخ الرئيس الوحدوي الرمز علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله، على مبادرة الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية في بلادنا ، والآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية التي تضمن نقل السلطة بطريقة سلمية".

رئيس البرلمان : على ممثلي الشعب السمو فوق الجراح وتعزيز الثقة المتبادلة

وأضاف "ويأتي هذا العمل الوطني الجبار لفخامة الأخ الرئيس بعد عودته من العلاج من خارج الوطن وبنظرة تسامحية يحمل بيده غصن الزيتون وباليد الأخرى حمامة السلام، وبالقدر الذي نبارك فيه توقيع المبادرة الخليجية و نشيد بمواقف الرئيس التاريخية وبمنجزاته الوطنية العملاقة".. مؤكداً الدعم للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية في أداء مهامه للمرحلة القادمة .

وتابع رئيس مجلس النواب قائلاً" علينا نحن ممثلي الشعب الحاضرين و الغائبين السمو فوق الجراح وتعزيز الثقة المتبادلة وتحكيم العقل والمنطق ووضع مصلحة اليمن نصب أعيننا ونحن نستقبل المرحلة القادمة لنعمل معا بشراكة وبإرادة وعزيمة وطنية جادة وبروح فريق العمل الواحد للاطلاع بمسئوليتنا كممثلي الأمة لتنفيذ المهام التي وضعتها أمامنا المبادرة و الآلية التنفيذية المزمنة لها وانجازها بحسب أولوياتها.. للإسهام بدورنا في تحقيق مهام المرحلة القادمة".

وأردف "ولا بد أن نتناسى الخلافات الماضية وإزالة كل المعوقات التي أوجدتها الأزمة والتحديات التي تواجه التنمية الشاملة والانتصار عليها ، موحدين الإرادة والجهود، لتمكين شعبنا من مواصلة مسيرته التنموية ويعيش حياة رغيدة و آمنة ومستقرة وسلام دائم ، ولكي نفتح آفاقاً جديدة مشرقة وواعدة نحو المستقبل الزاهر الذي يسهم في صنعه الجميع ".

إلى ذلك أقر مجلس النواب مشروع قانون الموانئ البحرية بصغيته النهائية،، كما أقر المجلس تقرير لجنة التربية والتعليم حول التقارير الدورية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما تضمنه من استنتاجات وتوصيات والتي التزم بها الجانب الحكومي ممثلاً بوزير التربية والتعليم عبد السلام محمد الجوفي ، أكد من خلالها المجلس على ، إلزام الحكومة بتقديم تعديل لقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لأن القانون النافذ أصبح غير مواكب للمرحلة الراهنة، ولا يحسم المخالفات ولا يمنع تكرارها، وأن تتضمن التعديلات ضوابط لعدم التسرع في توقيف وإحالة المتهمين بارتكاب المخالفات إلا بعد التأكد من ارتكابهم المخالفات وتحديد رد الاعتبار لمن لم تثبت إدانتهم.

وأشارت توصيات المجلس الموجهة للحكومة إلى أنه عدا تقرير الجهاز الخاص بالحسابات الختامية لا يحيل الجهاز أي قضية إلى المجلس للنظر فيها إلا تلك التي لا تقع تحت صلاحياته ومسئولياته والتي تتطلب أعمال صلاحيات المجلس الرقابية،وأما القضايا التي بت فيها واتخذ الإجراءات نحوها فيقدم بها تقارير للعلم.

واستمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن مشروع قانون الغرفة الملاحية الذي يهدف إلى العناية بشئون الملاحة البحرية وتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة للسفن والركاب والبضائع بما لا يخل أو يتعارض مع مهام واختصاص قوانين إنشاء مؤسسات وشركات القطاع العام المملوكة للدولة العاملة في مجال الموانئ والنقل والخدمات الملاحية البحرية وأحواض السفن وغيرها، والعمل على تنمية وتطوير أنشطة النقل البحري والخدمات البحرية في الجمهورية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع كفاءة العاملين بالغرفة والاهتمام بشؤونهم وتمثيلهم لدى الغير ، وتوحيد جهود أعضاء الغرفة وتنظيم خدماتهم لتحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق بينهم، وكذا العمل على رفع مستوى أعضائها المهني المرتبط بالنقل البحري والخدمات البحرية، بالإضافة إلى العمل على رفع وتحسين المستوى النوعي والكمي للخدمات التي تقدم في الموانئ في إطار الخدمات والأنشطة المناطة بها أو تلك التي تشارك في تقديمها.

وسيناقش المجلس مشروع هذا القانون خلال جلساته القادمة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة الوكيل المساعد للشئون البحرية والموانئ بوزارة النقل ياسر محمد أحمد الزماني.

في مؤتمر صحفي عقده بصنعاء أمس .. نائب وزير الإعلام :

رئيس الجمهورية أول رئيس عربي يختار الانتقال بمحض إرادته من السلطة إلى المعارضة

نائب الرئيس بدأ الخطوات العملية لتنفيذ المبادرة وآليتها المزمنة

صنعاء / سبأ :

قال نائب وزير الإعلام عبده محمد الجندي" إن نائب رئيس الجمهورية بدأ الخطوات العملية لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة من خلال إصدار القرار الرئاسي بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس للجمهورية في 21 فبراير 2012 ".

مليشيات (المشترك) ارتكبت (51) اعتداء على نقاط أمنية بعد توقيع المبادرة

ننصح (المشترك) بعدم الاستمرار في تبادل الأدوار والتصعيد في الساحات

وتوقع الجندي في المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس بصنعاء أن يصدر نائب رئيس الجمهورية قراراً بتكليف محمد سالم باسندوة تشكيل حكومة الوفاق الوطني. معتبراً ذلك تأكيدا على أن المؤتمر الشعبي العام ملتزما التزاما مطلقاً بكل ما جاء في المبادرة وآليتها التنفيذية.

ودعا الجندي أحزاب اللقاء المشترك إلى الوفاء بتعهدها والتزامها بقرار مجلس الأمن (2014) والآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وأن يتبنوا مطالب الشباب المستقل الذي لا ينتمي إلى أي حزب سياسي ولديهم مطالب حقوقية.

وقال نائب وزير الإعلام ": إن زمن اللعبة في تبادل الأدوار قد انتهى لأن المجتمع الدولي اليوم يراقبنا من كثب ويرصد مدى التزامات الطرفين بتنفيذ بنود التسوية السياسية التي تم الاتفاق عليها كما يرصد ما يجري من انتهاكات".

وشدد الجندي على أنه ينبغي على أحزاب اللقاء المشترك الالتزام ببنود المبادرة وعدم التسويف وترجمة الأقوال إلى أفعال ملموسة على الواقع وإيقاف حملات التحريض الإعلامية والجنوح إلى السلم حتى يتم المضي قدما في تنفيذ المبادرة الخليجية.. داعيا كافة وسائل الإعلام المحلية الأهلية والحكومية إلى التهدئة.

ودعا كافة المنظمات الدولية المانحة والمجتمع الدولي إلى تقديم العون اللازم لليمن للخروج من الأزمة الاقتصادية التي خلفتها تداعيات الأزمة السياسية الراهنة والأخذ بأيدي اليمنيين للوصول إلى بر الأمان.. كما دعا الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مد يد العون للتغلب على التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها اليمن حالياً والتي ستكون من أهم أولويات حكومة الوفاق الوطني القادمة.

وقال الجندي": إن توقيع فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على المبادرة الخليجية خيب كل الرهانات وشكل رصيدا تاريخيا آخر للمواقف التاريخية لفخامته كونه أول رئيس عربي يختار الانتقال بمحض إرادته من السلطة إلى المعارضة".

وعدد الجندي خلال المؤتمر عددا من الانتهاكات الأمنية التي سبقت وواكبت توقيع المبادرة الخليجية في الرياض من قبل العناصر الخارجة عن القانون والتي وصلت إلى نحو 51 اعتداء على نقاط أمنية ومعسكرات ومؤسسات حكومية في جميع المحافظات.

وبين أن العناصر الخارجة عن القانون قامت باحتلال ثلاث مدارس جديدة في محافظة تعز بالإضافة إلى ارتكاب ثلاث جرائم قتل لمدنيين كما قامت بتنفيذ 25عملية تقطع على الطرقات في مختلف المحافظات.